أمن الخليج.. ولوج في خيارات صعبة

□محمد عباس ناجي

لاعتبارات عدة ربما لم يكن السؤال عن مستقبل الدور الأمني لمجلس التعاون الخليجي مطروحاً بنفس الأهمية والزخم بقدر ما يبدو عليهما في الفترة الحالية، فلقد نشأ مجلس التعاون في الأساس ليكون بمثابة مظلة أمنية إقليمية لدول الخليج الست لمواجهة التهديدات الخارجية التي فرضها اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية في العام ١٩٧٩، وبداية انتهاج إيران لسياسة تصدير الثورة الإسلامية إلى محيطها الإقليمي والدولي، واشتداد الصراع الدولي على منطقة الخليج التي تشكل المنبع الرئيسي لصادرات النفط في العالم.

إن التحديات الجديدة التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تختلف نوعياً عن التحديات التقليدية التي نشأ المجلس لمواجهتها، فالأمر لم يعد مقتصراً فقط على تهديدات موجهة من جانب قوي إقليمية ودولية طامحة إلى لعب دور في التفاعلات الجارية في منطقة الخليج، إنما، وبالإضافة إلى ذلك، ثمة تهديدات أمنية مباشرة تواجه دول مجلس التعاون نابعة من الداخل في الأساس، وتتمثل في تصاعد موجة من العنف والإرهاب.

هذه الظاهرة اقترنت خاصة خلال السنوات الخمس المنقضية بتعاظم دور بعض الجماعات المتمسكة بمرجعية دينية متشددة وتربية قتالية عالية ورغبة قوية لتغيير أوضاع البلاد من خلال اللجوء إلى العنف والإرهاب. وتفرض هذه التحديات في مجملها ضرورة استدعاء أفكار جديدة متطورة عن الأفكار التقليدية التي طرحت بخصوص أمن الخليج، ومن ثم بلورة إطار مرجعي يستوعب المعضلات الأمنية الجديدة التي تواجهها دول مجلس التعاون.

لكن هذا الطرح لا يخلو بدوره من إشكاليات متعددة تفرضها صعوبة تلمس موقف خليجي موحد خاص بقضية أمن الخليج، على ضوء تباين (مدركات التهديد)، أي رؤية كل دولة خليجية على حدة لأنماط التحديات والتهديدات التي تواجهها، ومن ثم اختلاف الأولويات والسياسات، إضافة إلى حالة الغموض التي تبدو عليها التطورات السياسية التي تشهدها المنطقة، وقد فرضت هذه العوامل في مجملها سيناريوهات أساسية أربعة لمعالجة قضية أمن الخليج، سوف يكون لها تأثير مباشر في طبيعة الدور الأمني لمجلس التعاون الخليجي:

السيناريو الأول، هو استمرار الاعتماد على الوجود العسكري الأمريكي كمظلة لحماية أمن دول الخليج، ويعتمد النموذج الراهن لتقديم (المساعدة العسكرية الأمريكية) لدول الخليج على ما تسميه القيادة المركزية الأمريكية بـ(Tier lll)، ويعني الاستضافة الإقليمية لقوات سيتم نشرها، إلى جانب إبرام اتفاقيات تسمح بالدخول إلى المواقع، وكذلك إنشاء بنية أساسية تتيح انتشار قوات أمريكية إضافية خلال الأزمات. ومنهج (Tier lll) لم يكن الخيار الأفضل لدى واشنطن، لكنه طرح نتيجة لفشل الجهود الأمريكية السابقة لتطوير منهج يتضمن قدراً أقل من التدخل الفعلي المادي في أمن الخليج.

فبعد الانسحاب البريطاني من دور الضامن الخارجي لأمن الخليج في بداية عقد السبعينات، أكدت الولايات المتحدة أهمية تطوير القدرات الأمنية للحلفاء الإقليميين الرئيسيين (إيران والسعودية). وقد فشلت عملية بناء المقدرات لإيران عندما أطاحت الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ بأحد أعمدة القوة الأمريكية في الخليج، وحال فشل التطوير العسكري في السعودية وتشكيل قوات خليجية فعالة دون أن يحل طرف آخر محل هذه الدعامة.

وأدى الاتجاه نحو تنويع مقار القواعد العسكرية الأمريكية خارج السعودية وداخل دول الخليج الأصغر في نهاية التسعينات إلى تعجيل انهيار الهيمنة التقليدية للسعودية داخل مجلس التعاون الخليجي، مع دفع دول أصغر مثل قطر والإمارات للعب دور الحلفاء العسكريين الرئيسيين للولايات المتحدة في المنطقة.

ويتوقع أن تشهد الاستراتيجية الأمريكية إزاء قضية أمن الخليج تطوراً لافتاً استجابة للتغيرات العميقة في طبيعة التهديدات الدولية في المنطقة، والتي تتزامن مع تحول الوضع الدفاعي الدولي للولايات المتحدة. وأشارت استراتيجية الدفاع القومي الأمريكية التي صدرت في يناير ٢٠٠٥ إلى احتمال تقليل الوجود العسكري الأمريكي في الخليج.

ورغم أن الخليج يمثل أحد أربعة (تهديدات مستقبلية) سيظل الجيش الأمريكي يحتفظ فيها بقواعد رئيسية ودائمة (مثل القاعدة الجوية (العديد) في قطر، ومقر الأسطول الخامس في البحرين)، إلا أن الهيئة الأمريكية المشتركة للمخططين الاستراتيجيين أكدت أنه بنهاية العقد الجاري سوف يتم تقليل الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، وسيحدث هذا تحت شعار (وصول دائم، انتشار عرضي) بمعنى ضمان قدرة دائمة على الدخول والوصول إلى مكان الأزمة، مع انتشار بحسب الظروف العارضة.

السيناريو الثاني، يتمثل في تدشين شراكة أمنية متعددة، وتعني إشراك أطراف أخرى، غير الولايات المتحدة في قضية أمن الخليج، والنموذج الأبرز لهذا التوجه يتمثل في التعاون بين حلف الناتو ودول مجلس التعاون الخليجي الذي شهد تطورات نوعية مهمة:

أولاً: إجراء مباحثات ثنائية بين مسؤولي الحلف وعدد من دول مجلس التعاون في مارس ٢٠٠٥، وقد أبدت بعض دول مجلس التعاون خلال هذه المباحثات استجابة لطروحات الناتو بخصوص قضايا منطقة الشرق الأوسط. ومن المتوقع أن يعقد حوار بين مسؤولي الناتو ودول مجلس التعاون خلال العام الحالي.

ثانياً: انعقاد مؤتمر (تحولات الناتو والأمن في الخليج) بدولة قطر في إبريل ٢٠٠٤، وقد اقترح المشاركون في المؤتمر العمل من أجل إيجاد آلية للتعاون المستقبلي بين دول الخليج الست والحلف، في الوقت الذي أعلن فيه مسؤولو الحلف عن أهمية منطقة الخليج بالنسبة للناتو.

ثالثاً: الدعوة إلى مبادرة جديدة للتعاون بين الناتو ودول مجلس التعاون الخليجي الست في إطار ما أطلق عليه تحسين مستوى علاقات الناتو مع العالم العربي، هذه المبادرة مهّد لها انعقاد قمة الحلف في مدينة اسطنبول يومي ٢٨ و٢٩ يونيو ٢٠٠٤، والتي استهدفت تطوير علاقة الناتو بالمنطقة، من خلال النظر إلى الأحداث في تلك المنطقة عن قرب، وتأثيرها في أمن الشرق الأوسط ككل، وانعكاسات ذلك على الأمن الأوروبي والأمن الدولي، ويتضمن التوجه الجديد للحلف إسهامه بفاعلية في خمس قضايا هي عملية السلام في الشرق الأوسط، والعراق، وعملية الإصلاح، ومكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وقد دعت القمة لإقامة علاقات شراكة بين الناتو ودول الشرق الأوسط.

لكن وفي كل الأحوال، فإن ثمة إشكاليات عدة تواجه مشاركة الناتو في أمن الخليج: أولى هذه الإشكاليات، تتعلق بصعوبة التوفيق بين التزامات دول مجلس التعاون في إطار الاتفاقيات الأمنية الثنائية المبرمة مع الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، والصيغ الجديدة المقترحة من جانب الناتو، فضلاً عن الدفاع الخليجي المشترك في إطار قوات درع الجزيرة. وثانيهما، تتمثل في كيفية تعامل دول مجلس التعاون مع أطراف المنظومة الأمنية الإقليمية التي قد يقترحها الناتو مستقبلاً والتي تضم إلى جانب دول المجلس عدداً من الدول العربية، بالإضافة إلى تركيا وإسرائيل، وفي هذه الحالة ستجد دول المجلس نفسها أمام معضلة تناقض الالتزامات التي يفرضها التعاون مع الناتو والالتزامات العربية بشأن الصراع العربي – الإسرائيلي.

السيناريو الثالث، هو اتجاه دول مجلس التعاون لإيجاد دور عربي محدد في قضية أمن الخليج يتنامى بالتعاون العسكري الذي قد يأخذ في البداية شكل المناورات المشتركة مع بعض الدول مثل مصر وتونس والمغرب، ثم تبادل المعلومات العسكرية وإعادة إحياء الإسهام الخليجي في هيئة التصنيع العسكري العربية التي صارت هيئة مصرية محضة.

لكن هذا السيناريو لا يخلو بدوره من إشكاليتين تعوقان تفعيله: الأولى: أن ثمة رفضاً من جانب قوى دولية وإقليمية لأي دور عربي في أمن الخليج، وهو ما بدا جلياً في إجهاض (إعلان دمشق) الذي طرح عام ١٩٩١، في أعقاب انتهاء حرب الخليج الثانية، وكان يقضي بإشراك قوات عسكرية مصرية وسورية في حماية أمن الخليج، إلا أن المشروع ووجه برفض أمريكي – إيراني مشترك.

والثانية، أنه لا يمكن تلمس رؤية عربية واحدة لأمن الخليج على خلفية تشابك المصالح وتباين مدركات التهديد، والمثال الأبرز على ذلك هو الرؤيتان المصرية والسورية لأمن الخليج، فرغم أن كلتا الرؤيتين اتفقتا من الناحية الإطارية، أي في ما يتصل بالربط بين أمن الخليج والأمن القومي العربي، إلا أن التعاطي المادي لكلتا الدولتين إزاء هذه القضية ارتبط في النهاية بالمصالح الوطنية وشبكة التفاعلات الإقليمية، فقد تبنت مصر المفهوم التنموي للأمن، أو ما بات يعرف بالمدرسة الليبرالية للأمن التي تقول بضرورة الأخذ بالأبعاد الاجتماعية والسياسية بموازاة البعد العسكري.

ولا ريب أن هذه نظرة متقدمة بالنظر إلى طبيعة الأولويات والأجندة التي كانت مهيمنة على المنظورين الإقليمي والدولي لأمن الخليج، حيث تم اختزاله في بعد عسكري مبهم. ونبع تأكيد الرؤية المصرية على البعد العربي لأمن الخليج من حساسية السياسة المصرية تجاه الدورين الإيراني والتركي في المنطقة، والتوترات الطويلة في العلاقات المصرية – الإيرانية. أما الرؤية السورية لأمن الخليج فقد ارتكزت أساسا على قضية الصراع العربي – الإسرائيلي، كما أن الحساسية السورية تجاه أنقرة ودورها الافتراضي في منطقة الخليج ارتبطت هي الأخرى بهذه القضية، خاصة في ظل المنحى الذي أخذته العلاقات التركية – الإسرائيلية.

ومن هنا عبر (إعلان دمشق) عن توافق مصري – سوري على مستوى الأهداف، لكنه لم يعبر عن انسجام في تشخيص التحديات التي يواجهها أمن الخليج. هذا فضلاً عن أن الآليات المراد اعتمادها لتحقيق هذا الأمن ما لبثت أن أضحت نقطة خلاف بين دول الخليج من جهة ومصر وسوريا من جهة أخرى.

أما فترة ما بين انتهاء حرب الخليج الثانية والاحتلال الأمريكي للعراق فقد شهدت تطورات سياسية عدة ضيقت من هامش المناورة وحرية الحركة المتاحة أمام كل من سوريا ومصر، ومن ثم تباينت الخيارات الإقليمية والدولية لكلتا الدولتين التي انعكست في النهاية في إضعاف الموقف العربي من قضية أمن الخليج.

إن الإشكاليات التي تواجه السيناريوهات السابقة تكشف عن مضمون مهم مفاده أن الحاجة لتفعيل تعاون عسكري خليجي – خليجي أصبحت أكثر من ماسة. ورغم أن هذا السيناريو لن يتحقق بسهولة على ضوء حالة التباطؤ الشديد في تدشين أي نوع من أنواع التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون، إلى جانب غياب الفكر الأمني الاستراتيجي في دول المجلس، إلا أن ثمة اعتبارات عدة تكسب هذا السيناريو خصوصية وتفردية عند مقارنته بالسيناريوهات الثلاثة السابقة التي تواجه إشكاليات متعددة.

أهم هذه الاعتبارات يتصل بحقيقة أن الدول الصغيرة، مثل معظم دول الخليج، لا تمتلك عمقاً استراتيجياً يشمل الأرض والبشر، ومن ثم فإنها تكون في معظم الأحيان عرضة للابتزاز من جانب قوى إقليمية ودولية، حتى لو كانت هذه القوى حليفة أو تربطها علاقات بدول مجلس التعاون، والأخطر من ذلك أن عجز دول المجلس عن حماية أمنها القومي يدعوها للاستعانة بقوات أجنبية التي تفرض عليها سياسة التفريغ والإفقار المادي والقيمي، وتحدث خللا كبيراً في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أو بمعنى أدق علاقة الدولة بالمجتمع، نتيجة الرفض الشعبي الواسع للوجود العسكري الأجنبي في منطقة الخليج، كما تعد سبباً مباشراً لتصاعد موجة العنف والإرهاب التي تواجه دول الخليج، والتي تستخدمها بعض المجموعات الراديكالية لتغيير الأوضاع في دول مجلس التعاون وتحقيق أهدافها ومن بينها خروج القوات الأجنبية من المنطقة.

هذه الاعتبارات في مجملها تؤكد أنه حتى في حالة تحقق أي من السيناريوهات السابقة، فإنه لا غنى عن تفعيل الدور الأمني لمجلس التعاون الخليجي من خلال تدشين تعاون أمني خليجي – خليجي، يستطيع التعاطي بكفاءة مع مجمل التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون أو على الأقل يقلص من حدة تداعياتها السلبية.

□ نقلا عن مجلة "آراء" الإماراتية

التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات 2-3

كما حقق قطاع التشييد والبناء نسبة ٢ ،١١ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي مما يعبر عن نشاط جهاز المقاولات وإنجازاته من خلال الحركة العمرانية الواسعة التي تشهدها إمارات الدولة في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

و مازالت الدولة تعطي أهمية كبيرة للخدمات الحكومية المتمثلة في نشاط التعليم والخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي نحو ٢ ،١١ بالمائة فيما حقق قطاع النقل والتخزين والاتصالات نسبة ٦ ،١٠ بالمائة بسبب ضخامة حجم الاستثمارات التي وجهت إلى هذا القطاع باعتباره أحد ركائز التنمية في الإمارات .

وتحرص دولة الإمارات باستمرار لإحداث تطورات مستمرة في مجال التعليم كونه عنصرا رئيسيا من عناصر التنمية البشرية فتعمل على توفير التعليم الحديث والمتطور والاهتمام بقدرات الطالب ورفع درجة تأهيله للتعامل مع المتغيرات المحلية والعالمية وانتشرت المدارس والجامعات والارتقاء بمستواها من حيث التجهيزات والأدوات والمعامل والمكتبات فارتفعت النفقات على الخدمات التعليمية / التعليم العام / من أربعة مليارات و ٢١٥ مليون درهم إلى أربعة مليارات و ٦٢٥ مليون درهم عام ٢٠٠٦ فيما ارتفعت النفقات على التعليم العالي بأنواعه العام والتقني من مليار و٥٥١ مليون درهم إلى مليار و ٥٦٢ مليون درهم.

وانعكست تلك النفقات على رفع مستوى الخدمات المقدمة لنجاح العملية التعليمية بالإضافة إلى الاهتمام بتحسين نوعية التعليم من حيث المناهج التي تتماشي مع التطورات المحلية والعالمية والتي تؤهل الطالب الجامعي للانخراط في سوق العمل مع التركيز على الجوانب التقنية .

وتشير البيانات إلى أن عدد المدارس الحكومية زاد من ٧٥٨ مدرسة عام ٢٠٠٥–٢٠٠٤ إلى ٧٥٩ مدرسة عام ٢٠٠٦–٢٠٠٥ بينما انخفضت أعداد الفصول من١٢ الفا و ٥١٣ فصلا إلى ١٢ الفا و٤١٧ فصلا.

و انطلاقا من مفهوم أن صحة الإنسان في الإمارات ركن أساسي من أركان التنمية البشرية ومحور هام في برامج التنمية بشكل عام ركزت الدولة جهودها لتوفير مستوى راق من الخدمات الأساسية لمواطنيها وكافة السكان خاصة في قطاع الصحة وتنفيذ برامج متطورة تخدم الجانب الوقائي بالإضافة للجانب العلاجي وإعطاء اهتمام كبير بالقطاع الطبي الخاص وبدا العمل بالتأمين الصحي الشامل للعاملين بالدولة للوافدين وتوسيع قاعدة الخدمات الصحية لتصل إلى كل المناطق مرتكزة على مفهوم الرعاية الصحية الأولية والرعاية الطبية والتأهيلية .

وحرصت الدولة على الحفاظ على المستوى المتقدم للخدمات الصحية حيث بلغ الإنفاق على الخدمات الصحية مليار و١٦٥ مليون درهم في ميزانية ٢٠٠٦.

ولم تكن البنية الأساسية للخدمات الصحية عند قيام اتحاد دولة الإمارات تتعدى ٧ مستشفيات تضم ٧٠٠ سرير علاجي و ١٢ مركزا صحيا إلا أن وزارة الصحة والدوائر الصحية الحكومية والقطاع الخاص قاما بإنشاء العديد من المستشفيات حتى بلغت عام ٢٠٠٦ نحو ٧٠ مستشفى تضم سبعة الاف و٧٣٠ سريرا و ٦١ مركزا صحيا وبلغ عدد الأطباء البشريين ستة الاف و٨٣٤ طبيبا وعدد الصيادلة الفين و٤٧٠ وعدد أطباء الأسنان الف و ٣٦٨ طبيبا وعدد الممرضين ١٣ الفا و٦٣٦ ممرضا.

وتشير مؤشرات الخدمات الصحية عام ٢٠٠٦ إلى أن عدد السكان لكل طبيب بلغ ٦٠٠ فرد وعدد السكان لكل صيدلي الف و٦٦١ فردا وعدد السكان لكل ممرض ٣٠٠ فرد .

وشكل البعد الاجتماعي سمة مميزة لجهود التنمية وخاصة في إنسان الإمارات حيث تقوم الدولة بدور حيوي وملموس في مجال العناية بالمواطن خاصة الفئات التي تواجه صعوبات أو التي لا يتوفر لها لسبب أو لآخر القدرة على النهوض بذاتها حتى تتوفر الحياة الكريمة لكل مواطن على هذه الأرض الطيبة حيث يقوم قانون الضمان الاجتماعي في هذا المجال بدور حيوي في توفير مصدر دخل وصرف معاشات شهرية لفئات الأيتام والعجزة والأرامل والمطلقات والفتيات غير المتزوجات وكبار السن واسر السجناء الذين لا يتوافر لهم مصدر دخل كاف أو لا يوجد عائل قادر على الإنفاق عليهم .

وتشير البيانات الى أن عدد حالات المساعدات الاجتماعية بلغت ٣٣ الفا و٨٩٤ حالة عام٢٠٠٥ صرفت مساعدات قيمتها ٦٥٨ مليون درهم و انخفضت الحالات عام ٢٠٠٦ إلى ٣١ الفا و٥٤١ حالة صرفت ٧٨٤ مليون درهم ، وأكثر الحالات احتياجا للمساعدات هي حالات الشيخوخة التي تمثل ٢،٣١ بالمائة من جملة الحالات وحالات الطلاق التي تمثل ٦ ،١٧ بالمائة وحالات العجز المادي التي تمثل ١ ،١٢ بالمائة .

وحظيت المرأة باهتمام دائم ومتواصل ليس فقط لأنها نصف المجتمع ولكن أيضا لقدرتها على الإسهام الإيجابي في التنمية الوطنية فانتشرت برامج تنمية قدرات المرأة من خلال جمعيات المرأة وفي المراكز الاجتماعية التي تقدم أنشطة تخدم الأسرة وتنمي قدرات المرأة وترفع من وعيها بدورها في المجتمع.

ارتفاع قيمة أصول البنوك في سلطنة عمان بنسبة 24.4 % في 2006

□مسقط / وكالات :

ارتفع إجمالي أصول البنوك التجارية في سلطنة عمان بنسبة ٢٤،٤ ٪ ليصل إلى ٧٠١٧،٦ مليون ريال عماني (الدولار=٠،٣٨ ريال) في نهاية نوفمبر ٢٠٠٦ .

وأوضح تقرير أصدره البنك المركزي العماني ان إجمالي رصيد الائتمان الذي منحته البنوك التجارية زاد بنسبة ١٩،٤ ٪ ليصل إلى ٤٥٩٨،٤ مليون ريال عماني في الفترة نفسها.

وارتفعت نسبة الأصول الأجنبية للبنوك التجارية بواقع ٦٨،٥ ٪ لتصل إلى ١٥٦٥،٢ مليون ريال عماني فيما ارتفع إجمالي مبالغ الودائع لدى البنوك التجارية بنسبة ٢٥،١ ٪ ليصل إلى ٤٦٥٦،٢ مليون ريال عماني في نهاية نوفمبر ٢٠٠٦ مقارنة بـ٣٧٢١،٧ مليون ريال عماني في عام ٢٠٠٥.

أما مجموع رؤوس الأموال الرئيسية والاحتياطيات الخاصة بالبنوك التجارية فقد ارتفع من ٦٥١،٧ مليون ريال عماني في نوفمبر ٢٠٠٥ إلى ٧٢٦،٧ مليون ريال عماني في نوفمبر ٢٠٠٦. وأوضحت الإحصاءات التي تضمنها التقرير أن صافي ربح البنوك التجارية بعد خصم مخصصات الديون المعدومة والضرائب بلغ نحو ١٣٩،٩مليون ريال عماني في نهاية نوفمبر ٢٠٠٦

مقابل ١٠٦،٢ مليون ريال عماني في نهاية نوفمبر من عام ٢٠٠٥. وتميزت سوق النقد في السلطنة خلال شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٦ بوجود فائض في السيولة الأمر الذي دفع البنك المركزي العماني الى اتباع سياسة نقدية تمتص فائض السيولة عبر إصدار شهادات الإيداع مع ضخ السيولة إلى السوق احيانا عبر عمليات اعادة شراء الأوراق المالية.

وجاء في التقرير انه بسبب استمرار الفائض في الموازنة العامة للدولة وعدم قيام الحكومة بإصدار أذون خزانة فقد أدى ذلك إلى زيادة الطلب على شهادات الإيداع التي يصدرها البنك المركزي العماني بدرجة ملحوظة من وحدات الجهاز المصرفي لامتصاص فائض السيولة لديها.

وقد بلغ رصيد استثمارات البنوك في شهادات الايداع ٢٤٤،٤ مليون ريال عماني في نهاية نوفمبر ٢٠٠٦.

وسجل النقد خارج الجهاز المصرفي ارتفاعا بمقدار ٥٦،٩ مليون ريال عماني بينما ارتفعت قيمة الودائع تحت الطلب بمقدار ٤٠،٨مليون ريال عماني كما سجل شبه النقد الذي يتكون من ودائع التوفير والأجل بالريال العماني والودائع بالعملة الأجنبية زيادة بلغت نسبتها ٣٥،٣ ٪.

طيران الإمارات تفوز بجائزة أفضل درجة أولى لعام 2006

□دبي / وام:

حصلت طيران الإمارات على جائزة أفضل درجة أولى للسنة الثانية على التوالي ضمن جوائز جي تي تيستد لعام ٢٠٠٦ التي تمنحها مجلة جلوبال ترافيلرز .

ويمثل برنامج هذه الجوائز واحدا من أشمل استطلاعات الآراء للركاب من فئتي رجال الأعمال والسياح الذين يسافرون على الدرجة الأولى حيث يقوم قراء المجلة الأميركية التي يزيد توزيعها عن٦٠ ألفا باختيار أفضل ناقلات وفنادق ومحطات ومقدمي خدمات.

وكانت طيران الإمارات قد حصلت على لقب أفضل درجة أولى في العالم وأفضل درجة رجال أعمال إلى الشرق الأوسط لعام ٢٠٠٦ لتصويت قراء مجلة « بيزنس ترافيلر» إضافة إلى جائزة أفضل ناقلة للرحلات إلى الشرق الأوسط من مجلة إكزكيوتيف ترافيل نتيجة اختيار القراء لها في استبيان جوائز ليدينج إيدج السنوي

وأعرب نايجل بيج نائب رئيس أول طيران الإمارات للأميركيتين عن سعادته بحصول الناقلة على جوائز من هذه المجلات الراقية التي تكتسب آراء قرائها أهمية بالغة في صناعة الطيران.

وقال ان حصيلة طيران الإمارات من الجوائز العالمية تقديرا لتميز خدماتها في مختلف الفئات تزيد منذ إنشائها عام ١٩٨٥ حتى اليوم عن ٣٠٠ جائزة.. وتخدم الناقلة٨٧ محطة حول العالم.. ويتكون أسطولها من / ١٠١ / طائرة حديثة من إيرباص وبوينج.

أخبار متفرقة

"كي إم العقارية" تدخل السوق السعودية عبر بناء 14 ألف وحدة سكنية

□الرياض / وكالات :

أعلنت شركة "كي إم العقارية" التابعة لشركة كي إم القابضة العالمية أخيرا عن توسيع نشاط أعمالها في الشرق الأوسط وذلك من خلال افتتاح فروعها الثلاثة في المملكة "الرياض، جدة، والدمام"، وكذلك تدشين بناء ١٤ ألف وحدة عقارية في عدد من المدن السعودية .

وقالت الشركة أنه "نتيجة الدعمين المادي والمعنوي المخصصين للتطوير العقاري في المملكة فإن لدى "كي إم العقارية" رؤية واضحة وثقة كبيرة بأن هذه الخطوة التطويرية ستكون رائدة وناجحة على جميع الأصعدة.

وقال خليل حداد المدير الإداري لفروع الشركة في السعودية "هناك نمو واضح وسريع في مجال العقارات في المملكة" وأضاف "كي إم العقارية" متجهة ومتهيأة كليا للدخول في سوق من هذا النوع، وسنسعى جاهدين لتقديم الأفضل دائما للمجتمع. إن خطوة كهذه تزيد من التوقعات برفع مستوى المنافسة وخلق فرص عمل جديدة في السوق السعودي، وأن الشركة تقوم حاليا بمحادثات واتفاقيات مع عدد من المستثمرين في السعودية ومن المتوقع أن تعلن عن هذه الشركات قريبا".

وتابع " جميع المستثمرين على الرحب والسعة للاتصال بأي مكتب تابع لنا في السعودية للاستفسار عن فرص الاستثمارات". ومع الحملات التسويقية والإعلانية التي بدأت في مطلع عام ٢٠٠٧ تتطلع ""كي إم العقارية"" لبناء علاقة وطيدة وناجحة مع سوق العقارات في المملكة العربية السعودية.

مرسوم قطري بالتصديق على اتفاقيتي إنشاء جسر قطر - البحرين وإنشاء مؤسسة الجسر

□الدوحة / بنا :

اصدر أمير دولة قطر سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مرسوما بالتصديق على اتفاقيتين بين حكومة دولة قطر وحكومة مملكة البحرين بشأن إنشاء جسر قطر البحرين وإنشاء مؤسسة الجسر الموقعتين بمدينة المنامة بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١١ وتكون لهما قوة القانون وفقا لأحكام المادة /٦٨/ من الدستور.

وذكرت وكالة الأنباء القطرية أمس ان المرسوم قضى بتنفيذه والعمل به من تاريخ صدوره وان ينشر في الجريدة الرسمية.

قطر تقدم 120 مليون دولار مساهمة منها لمشروع تطوير سكك الحديد في مصر

□الدوحة / بنا :

قررت دولة قطر تقديم مبلغ مائة وعشرين مليون دولار مساهمة منها في مشروع تطوير سكك الحديد بجمهورية مصر العربية.

وقال مصدر مسؤول بوزارة الخارجية لوكالة الأنباء القطرية(قنا/) ان ذلك يؤتي بناءا على توجيهات سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر وانطلاقا من أواصر الاخوة مع جمهورية مصر العربية.

العام المقبل ... الكويت تستضيف معرض (اكسبو) التركي

□الكويت / (كونا) :

أعلن وزير التجارة والصناعة الكويتي المهندس فلاح الهاجري عن استضافة دولة الكويت لمعرض (اكسبو) التركي العام المقبل.

وقال الهاجري للصحافيين عقب توقيع محضر الاجتماع السادس للجنة الاقتصادية الكويتية التركية المشتركة الليلة إن البلدين سينسقان خلال فترة قليلة مقبلة بشأن هذا المعرض وجميع ما يتعلق به مؤكدا انه خطوة مهمة على طريق دفع العلاقات الاقتصادية بين الكويت وتركيا.

واوضح انه بحث مع نظيره التركي خلال الاجتماع إمكانية توقيع اتفاقيات ثنائية بين الطرفين تتعلق بقضايا العمالة والتبادل التجاري اضافة الى المواصفات والمقاييس مشيرا الى اتفاق الطرفين على اهمية تبادل الزيارات بشكل منتظم.

واضاف ان هذه الاجتماع من شأنه ان يفتح آفاقا جديدة بين الجانبين لاسيما وانه تم التطرق الى ابرز معوقات تنمية التجارة الثنائية بين الكويت وتركيا والبحث في سبل حلها.

وأفاد الهاجري أن الكويت ممثلة بوزارة التجارة ستعمل على تذليل كافة الصعوبات التي تواجه المنتجات التركية الواردة اليها عبر جميع منافذها الحدودية معربا عن مدى التقدير الكويتي لحكومة وشعب تركيا على مواقفهما المميزة تجاه القضايا الكويتية.

وذكر أن اللجنة أوصت ببذل مزيد من الجهود المشتركة لدفع العلاقات الثنائية بين البلدين في مجالات الاقتصاد والصحة والسياحة والزراعة والتعليم والطيران المدني إضافة الى تفعيل اتفاقيات التعاون الموقعة من قبل غرفتي التجارة الكويتية والتركية.